تاريخ سموه وأياديه البيضاء جعلت العالم يقف إجلال واحتراما

عسكر: قيمة وقامة سمو الأمير أكبر من أن نرد على قناة مثيرة للفتنة

عسكر العنزي

قال النائب عسكر العنزي: قيمة وقامة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، قائد العمل الانساني وأمير الدبلوماسية وحكيم العرب، أكبر من أن نرد على قناة مثيرة للفتنة.

وتابع: تاريخ صباح الأحمد وأياديه البيضاء جعلت العالم يقف إجلال واحتراما لسموه.

واضاف: ولكننا في الوقت نفسه نطالب باعتذار رسمي من الحكومة اللبنانية وعلى وزارة الخارجية الكويتي اتخاذ الإجراءات الحازمة والرادعة لهؤلاء الأقزام.

أكد أن التطاول على أي دولة خليجية أو عربية تصرّف غير مسؤول

مفتي لبنان: دولة الكويت وأميرها فوق كل الأضاليل والادعاءات التي يروّج لها المفترون

أكد مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان أن «دولة الكويت وأميرها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح يمثّلان كرامة لبنان واللبنانيين، وأي إساءة أو تطاول على أي دولة خليجية أو عربية من بعض الموتورين هو تصرف غير مسؤول لا تتحمله الدولة اللبنانية ومؤسساتها».

وشدد دريان في بيان له على أن «دولة الكويت هي فوق كل الأضاليل والادعاءات التي يروّج لها المُفْتَرون لتشويه دورها الرائد التوحيدي والوفاقي الذي يقوم به الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وحكومته في المحافظة على التضامن العربي وتعزيز الوحدة والتعاون في مجلس التعاون الخليجي والتقارب بين العالمين العربي والإسلامي، خصوصا في ظل الظروف الصعبة التي يمرّ بها وطننا العربي وعالمنا الإسلامي، وأي تحليلات خلاف ذلك هي افتراءات تهدف إلى التحريض والتحدي وإثارة الفتن».

وأضاف: «إن دولة الكويت وأميرها الشيخ صباح الأحمد وقفا ويقفان إلى جانب لبنان في كل قضاياه وفي محنته ودعم اقتصاده ونهضته واحتضان شعبه في كل مجالات العمل في الكويت، وإن الصلة الوثيقة المتبادَلة بين البلدين لا يمكن أن تعكّر صفوَها أكاذيب وتخيلات وهمية، وسيبقى لبنان وشعبه وفيا للكويت وشعبه وقيادته، ولن يكون إلا مع أشقائه العرب فهو جزء منهم ولو كره الكارهون».

وختم مفتي الجمهورية اللبنانية: «إن السياسة الأخوية والحكيمة التي تنتهجها دولة الكويت في علاقاتها مع الأشقاء العرب وخصوصا لبنان تغيظ الذين يريدون شرا بالكويت والعرب ولبنان، لأن هذه السياسة تُسْقط الأهداف والنزوات والأطماع التيَ يعمل في خدمتها بعض ضعاف النفوس».

مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان

بعد أن قامت «السكنية» بإيقافه

خليل عبدالله يقترح فتح باب البدل على مخصصات «جنوب المطلاع»

خليل عبدالله

أعلن النائب د.خليل عبدالله تقدمه باقتراح برغبة بإصدار قرار يسمح بفتح باب البدل الخارجي لجميع المواطنين المخصص لهم في مشروع جنوب مدينة المطلاع السكني.

وقال أبل في مقترحه: "قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بإيقاف البدل الخارجي من جنوب مدينة المطلاع السكنية وإليها بحجة أن فتح باب البدل الخارجي سوف يكون له ضرر كبير على المواطنين ذوي الدخل المحدود وضعيفي الدخل، وهو ما يناقض النظم واللوائح والقوانين التي تمنح الحق لأصحاب القسائم كامل حقوقهم التي كفلها الدستور في منح المواطن حرية اختيار السكن".

وبين أن البدل الخارجي يجب أن توافق عليه المؤسسة العامة للرعاية السكنية للمواطنين كافة المخصصين على مشروع جنوب المطلاع الإسكاني من منطلق العدالة والمساواة، خاصة وقد بدأت المؤسسة بمشاريع أُخرى جديدة قد يكون لبعض المخصصين رغبة بها.

وأوضح أن اختصار فتح البدل الخارجي يشكل نوعًا من أنواع التسهيل على المواطنين، ويحل جزءًا من أزمة الإسكان ويشكل بابًا لفتح المجال للكل للتخصيص بأي منطقة وعدم التخوف من بُعد المدينة عن المناطق الداخلية.

وقال إن استثناء منطقة جنوب المطلاع السكنية يعد مخالفًا للعدالة والمساواة واللوائح والقوانين، وعلى مسؤولي الإسكان الالتفات لمتطلبات أهالي مدينة جنوب المطلاع التي ستحوي 30 ألف وحدة سكنية، حيث إن فتح هذا البدل بالتزامن مع إنشاء وتخطيط العديد من المناطق الجديدة سيعمل على تحريك السوق وخلق تنافس في العرض والطلب وتتاح عدة خيارات أمام المواطنين، كما أن ميزة البدل الخارجي قبل أوامر البناء لكل من امتلك أرضًا تشجع المواطن على الدخول في المشاريع الإسكانية وعدم الانتظار. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

(نص الاقتراح)

" قيام وزارة الدولة لشؤون الإسكان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية بإصدار قرار تسمح بموجبه بفتح باب البدل الخارجي وذلك بشكل عاجل لرغبة العديد من المواطنين بالاستمتاع بهذه الميزة سواء بالخروج أو الدخول إلى مدينة جنوب المطلاع السكنية، أُسوة بالبدل الخارجي المسموح به في باقي المناطق السكنية ".

مساعٍ حكومية لضمان صرف دعم العمالة للمستحقين من أصحاب المشاريع المتناهية الصغر

«تحسين بيئة الأعمال»: تخصيص 150 ألف متر مربع لمبادري «المشروعات الصغيرة والمتوسطة»

جانب من اجتماع اللجنة امس

الفضالة يصرح للصحافيين «تصوير: محمد صابر»

ربيع سكر

ناقشت لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال اجتماعها امس موضوع تسليم أراض صناعية للمبادرين في الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقضية دعم العمالة لأصحاب المشاريع المتناهية الصغر.

وحضر الاجتماع من الجانب الحكومي وزير التجارة والصناعة خالد الروضان ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح والمدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بدر الوقيان.

وقال مقرر اللجنة النائب يوسف الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن جدول اجتماع اللجنة مكون من بندين يتعلقان بالأراضي الصناعية التي يمكن تخصيصها لصندوق المشروعات الصغيرة من قبل الهيئة العامة للصناعة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية، وتم الاتفاق على عقد اجتماع آخر بعد ثلاثة أسابيع لإجراء عرض تفصيلي لمساحات الأراضي التي سيتم تخصيصها للصندوق.

وأعلن الفضالة نية الجهات المعنية تخصيص مساحة تقارب 150 ألف متر مربع لمبادري الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح أن هذه الارض ستقوم المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتطويرها وتخصيص 100 ألف متر مربع منها كأراض حرفية و50 ألف متر مربع كمساحاتٍ تخزينية، مطالبًا الجهات الحكومية بالعمل بأسرع وقت ممكن لتخصيص هذه الأراضي للصندوق وتسليمها للمبادرين.

وكشف أن الوزير الروضان سيقدم عرضًا تفصيليًا عن المساحات التي سيتم تسليمها للصندوق موضحًا فيه الموعد الذي سيتم فيه تسليم هذه الأراضي للمبادرين بحسب أعمالهم، وذلك في الاجتماع المقبل للجنة.

وأوضح الفضالة أن وزارة التجارة طرحت خلال بند ما يستجد من أعمال موضوع تطوير مركز الأعمال في منطقة إشبيلية، وإنجاز معاملات تأسيس وتعديل الشركات وإصدار التراخيص إلكترونيًا.

كما بين أن اللجنة ناقشت بحضور وزيرة الشؤون وممثلين عن الهيئة العامة للقوى العاملة موضوع صرف الدعم لأصحاب المشاريع المتناهية الصغر.

وقال الفضالة "دار حول هذا الموضوع نقاش طويل، وكانت الوزيرة متحفظة على بعض النقاط، وهناك تخوف من العاملين في القوى العاملة من بعض المواضيع"، مؤكدًا في الوقت نفسه حرص الجميع سواء في اللجنة أو الوزارة أو القوى العاملة على ضرورة وصول الدعم للمستحقين الحقيقيين من هذا المجال وليس للعمالة الوهمية.

وبين أنه تم الاتفاق على عقد اجتماع في بداية دور الانعقاد القادم مع التشكيل الجديد للجنة، بعد ورود الاشتراطات المطلوبة من وزارة الشؤون لصرف دعم العمالة.

دعا إلى وقف التراخيص وسحبها

هايف: محلات المساج بلغت مبلغاً خطيراً في الانحلال

محمد هايف

أكد النائب محمد هايف، أن محلات المساج بلغت مبلغاً خطيراً في الانحلال والرذيلة، داعياً إلى وقف التراخيص وسحبها من المخالف ومنع المساج إلا في العيادات الطبية.

وقال هايف عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، «بلغت بعض محلات المساج مبلغا خطيرا في الانحلال والرذيلة، وقد ناقشت لجنة الظواهر السلبية في عدة مجالس هذه الظاهرة المنكرة، وكان تعاون «الداخلية» تنقصه الإجراءات وتعاون جهات أخرى لوقف التراخيص وسحبها من المخالف ومنع المساج إلا في العيادات الطبية مع الرقابة».

هل هناك اختلاف في الآراء بين المالية والفتوى والمحاسبة؟

ماجد المطيري يسأل عن الهدر المالي نتيجة تباين الآراء حول الوضع القانوني لعقود «المشروعات السياحية» المنتهية

وجه النائب ماجد المطيري سؤالا الى وزير المالية د. نايف الحجرف قال فيه:

1–هل هناك اختلاف في الآراء بين وزارة المالية والفتوى والتشريع وديوان المحاسبة حول العقود المنتهية للشركات المتعاقدة مع «المشروعات السياحية»؟ يرجى تزويدي برأي كل جهة؟

2–هل هناك هدر مالي نتيجة تباين الآراء؟

3–ما هو الوضع القانوني الآن للعقود المنتهية؟

4–يرجى تزويدي بقائمة تضم جميع مشاريع شركة المشروعات السياحية بالإضافة الى العقود المنتهية؟

ماجد المطيري

د. نايف الحجرف

الدقباسي خلال اللقاء التلفزيوني

قال: فيه ناس ضد القانون لأنها.. ضد الدقباسي

الدقباسي: أقول للحكومة إياكم أن تستخدموا «التقاعد المبكر» كأوراق ضغط سياسية

قال النائب علي الدقباسي في تصريحات اعلامية: فيه ناس ضد قانون التقاعد المبكر لأنها.. ضد الدقباسي. واضاف الدقباسي: أقول لوزير المالية والحكومة إياكم أن تستخدموا قانون التقاعد المبكر كأوراق ضغط سياسية. وتابع الدقباسي: أوجه رسالة للقناة التي انحرفت عن المهنية الاعلامية.. إلى قناة «الفنار» وأنا أعني ما أقول فهي ليست «المنار».

إعلان

يعلن كل من:
(الشريك) عبدالرضا عبد حسين حسن
(الشريك) أحمد عثمان السيد الغفار
مقدم الى إدارة الشركات بوزارة التجارة والصناعة:
خروج الشريك/ أحمد عثمان السيد عبد الغفار
تحويل الكيان القانوني من ذات مسؤولية محدودة إلى شركة الشخص الواحد
لشركة المنصورة الأهلية للمقاولات العامة للمباني
يرجى ممن له اعتراض بتقديم للإدارة المذكورة خلال ٣٠ يوماً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية باعتراض معلن مرفقا به سندات المديونية وإلا فلن يؤخذ بعين الاعتبار.